بغداد بين عقوبات الحرس الثوري وشراكة واشنطن

رحمن الجبوري
واشنطن

حسين علاوي
بغداد

العقوبات على الحرس الثوري الإيراني قد غيرت الان من معادلة التفكير العراقي ، فلم يكن من المتوقع ان تصل درجة التصعيد الى هذه النقطة الحرجة ، بعد ان نصح المرشد الأعلى في الجمهورية الإسلامية في أيران رئيس الوزراء العراقي الأستاذ عادل عبد المهدي اثناء زيارته الى أيران بضرورة انهاء الوجود الأمريكي العسكري والدولي في العراق . لكن الموضوع مختلف جداً الان بعد ان أعلنت إدارة الرئيس دونالد ترامب إدراج الحرس الثوري الإيراني على لوائح الإرهاب، وتأتي هذه الخطوة حيال الحرس الثوري بالتزامن مع فرض عقوبات على إيران بشكل عام، وستشمل العقوبات تجميد أصول قد يمتلكها الحرس في الولايات المتحدة وفرض حظر على الأميركيين الذين يتعاملون معه، أو يقدمون الدعم المادي لأنشطته. وتعتبر هذه المرة الأولى التي تصنف فيها الولايات المتحدة الامريكية جزءا من جيش دولة أجنبية رسميا كمنظمة إرهابية، خاصة وأن الحرس الثوري الإيراني يعد أحد أهم العناصر داخل القوات المسلحة الإيرانية ، وتقدر أعداد القوات البرية للحرس الثوري الإيراني المخصصة للدفاع عن إيران بنحو 100- 120 ألف عنصر . وبالتالي عملية التصعيد ما بين الولايات المتحدة الأمريكية ونقل ملف ايران من وزارة الخارجية الى وزارة الدفاع الامريكية والأجهزة الاستخبارية الامريكية مع الإبقاء على الدعم اللوجستي والعلاقات العامة لوزارة الخارجية الامريكية لتنفيذ قرارات الكونغرس الأمريكي من جهة ومؤسسة الرئاسة الامريكية من جهة أخرى .

والشيء الاخر والمهم ، هنالك توقع ضعيف جداً نسج الإيرانيون خيوط الحرير الجميلة عليه من ان الرئيس دونالد ترامب لن يفوز في أنتخابات الرئاسة الامريكية 2020 وهذا احتمال ضعيف ، لان مؤشرات الفوز واستعداد الحزب الجمهوري بالانتخابات المقبلة تكاد تكون بحزمة من الإنجازات التي تحقق لوعود الرئيس الأمريكي ترامب ، خصوصاً في موقفهم في السياسة الداخلية والشرق الأوسط .

خيارات حرجة

وهذا بالتالي ما يجعل الخيارات حرجة جداً امام ايران وقيادتها السياسية ، خصوصاً بعد اعلان الولايات المتحدة الامريكية انها تعمل على استراتيجية النبذ الإقليمي والدولي للجمهورية الإسلامية في ايران ، وهذا اول تصعيد استراتيجي من قبل الإدارة الامريكية الجمهورية . وبما ان الصراع الأمريكي – الإيراني يحتدم مع الحرب الكلامية والإجراءات القانونية المتخذة تجاه الحرس الثوري الإيراني أصبحت خيارات بغداد ثلاثية الأبعاد :-

الخيار الأول : وهو خيار الحشد والمقاومة والوقوف مع ايران والحرس الثوري ردا للجميل ودفاعا عن العقيدة والتزاما بدعم نظرية الحكم للولي الفقيه ، وهذا خيار يمثل جزء كبير من القوى السياسية القريبة على محور المقاومة الإسلامية من كلا الطائفتين ، وشاهدنا التصريحات المباشرة بعد ساعات من اعلان واشنطن العقوبات على الحرس الثوري الإيراني .

الخيار الثاني : الذهاب الى محور واشنطن وترك ايران ، وبالتالي تفضيل بغداد لعلاقات واسعة مع واشنطن على حساب علاقاتها السابقة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية بسبب أثار قرار العقوبات الامريكية على الحرس الثوري واثاره الاقتصادية والسياسية . وهو خيار بعيد الان في بغداد لقوة التيار الاسلامي وضعف مؤسسات الدولة العراقية مع حالات مفتوحة من قبل القوات الحكومية العسكرية الرسمية التي تفضل علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية ، نتيجة بروتكولات التعاون وأنظمة الأسلحة والتدريب وبناء القدرات ضمن مفردات عديدة للتعاون العراقي – الأمريكي العسكري –الأمني ، وخصوصاً اذ ما علمنا ان المؤسسة العسكرية الرسمية لديها تفكير عميق بأدارة العلاقات الدفاعية وبناء برامج بناء القدرات والقدرة على إدارة العمل مع المؤسسات الدولية العسكرية ، خصوصاً وان النظام العسكري العراقي مبني على منظومة التعاون مع المؤسسات الدولية والعلاقات الدولية العسكرية ، ولذلك المؤسسة العسكرية هي والوحيدة التي ستعرف علاقتها مع الولايات المتحدة الامريكية ضمن اتفاقية الاطار الاستراتيجي وعضوية العراق في التحالف الدولي لدحر الإرهاب.

خيار داخلي

الخيار الثالث : نحن كدولة نحتاج لضبط الخيار الداخلي وجمع القوى المحلية سواء كانت قريبة من ايران ام امريكا اضبط إيقاعها وتختار استراتيجية مستقبلية للدولة العراقية بدلا من تكتيكات المعركة والحرب الكلامية التي حتى الإيرانيون انفسهم لايريدون التصعيد الان مع الولايات المتحدة الامريكية ، خصوصاً بعد نقل ملف الشؤون العراقية من الحرس الثوري الإيراني الى وزارة الخارجية الإيرانية والرغبة في التعامل مع الملف العراقي باستراتيجية مسؤولة . وبالتالي نجد ان قادة بغداد من السياسيين في الحكومة الاتحادية او القوى السياسية العراقية الرئيسية تدرك حقيقة ان التصعيد بين الطرفين هو خطر على الدولة العراقية لكنه مساحة استثمار ولعبة ذكاء لأحياء الدولة العراقية والعمل على وضع اوتادها في الأرض بعد 16 عاما من التفكير بها .

والشيء الاخر جمع القادة السياسيين يدركون نحن سنكون خاسرين في الميل او الاقتراب من أي عقوبات دولية خارجية ، لان الميل الى الطرف الأضعف سيكون مكلف على الدولة العراقية ، وقد يكون مقبول في التفكير العاطفي ، لكن الدول لاتدار في العواطف وانما في الاحاسيس الاستراتيجية العميقة ، ولذلك علينا التحول في النظر الى الازمات الإقليمية –الدولية من التفكير القدري الى التفكير المؤسساتي الاستراتيجي . ان الخيار الثالث وهو قدرة القيادة السياسية العراقية على بناء خيار وطني للتعامل مع الولايات المتحدة الامريكية وتعزيز السياسة الداخلية في مرحلة ما بعد العقوبات الامريكية على الحرس الثوري وتصميم كمنظمة إرهابية ، يجعل من المستقبل فرصة للتأمل في كيفية تشكيله من قبل القادة السياسيين ، ولذلك نحتاج اليوم الى قرار سياسي لتحديد خيارات الدولة العراقية ومصلحة العراق الوطنية . في النهاية هنالك احتماليين في مسار الصراع الأمريكي –الإيراني يتمثل ب:-

الاحتمال الأول : ان الولايات المتحدة الامريكية تريد تحييد العراق واضعاف دور الإيرانيين في بغداد .

الاحتمال الثاني تامر ايران المجاميع المرتبطة بالحرس الثوري الإيراني من حيث رابطة الفكر والعقيدة ان تلتزم الصمت لمعرفتها بان أي تحرك لهذه الفصائل ربما يكلفها خسارة رئتها الاقتصادية العراقية وربما تخسر العراق استراتيجيا لسنوات طويلة ويرجح هذا الاختيار لسبب صبر المؤسسة الايرانية العميق وخبرتها في عمليات التصعيد والتفاوض .

وبالتالي خيارات بغداد في ضوء الخيار الثالث (الخيار الوطني) الذي طرحناه ووفقاً للاحتمال الثاني لمسار الصراع الأمريكي –الإيراني الذي هو اكثر وضوحاً الان ، يجعل من بغداد بضرورة التفكير بخيارات المستقبل اكثر من اختيار مسار مكلف للبلاد .

□ كبير الباحثين في مركز الدراسات الإقليمية –الجامعة الامريكية
□ رئيس مركز اكد للشؤون الاستراتيجية والدراسات المستقبلية.

هل يفعلها عبد المهدي حقاً؟

لويس إقليمس
بغداد

جميل جدًا ما طرق أسماعَ الشعب العراقي على لسان السادة الرؤساء الثلاثة في جلسة بدء الفصل التشريعي الثاني لمجلس النواب الموقر من خطب وطنية حماسية تشعر الآخر المقابل أنّ البلاد بخير وأنّ المستقبل الأفضل في طريقه للإنجاز. تحدث الجميع عن تمنيات ومشاريع تصب في خدمة الوطن والمواطن وعن ضرورة توحيد الجهود بين السلطات من اجل مكافحة الفساد الاداري والمالي وعن إصلاحات ضرورية جذرية وجدية متأخرة ينتظرها الشعب بفارغ الصبر. وفي واقع الحال تبقى التمنيات رأس مال المفلسين. فهي مجرد أضغاث أحلام لذرّ الرماد في العيون ما لم تكن هناك إرادة رادعة لكلّ أشكال الفساد والترهل والأخطاء. قصارى القول، مجمل هذه الأحاديث والمداخلات بانت خطبًا رنانة وخطوطًا عريضة تليق بفنّ الخطابة الوطنية المثالية. فقد أُلقيتْ على عواهنها من دون تشخيص دقيق للخلل الفاضح والواضح على رؤوس الأشهاد. أو لنفترض أنها تحاشت أن تسمّي الأشياء بمسمياتها في كشف رؤوس هذه الآفة القاتلة التي طالما تحدث عنها الجميع علنًا بمناسبة وبغيرها بابتسامات عريضة وأفواه فاغرة وعيون سافرة. ربما لم يشأ المتحدثون إحراج البعض ممّن في القاعة من الذين يتوسدون المقاعد الأمامية منها أو الخلفية من الذين تحوم حولهم شبهات كبيرة بالفساد، لكنهم اعتادوا خلط الأوراق واتهام غيرهم به وبتعاطيه بلا خجل ولا ضمير ولا رحمة. إلاّ أن اللبيب لم تعد تنطلي عليه مثل هذه الألاعيب وهذه السيناريوهات التي أصبحت مكشوفة للجميع.

مافيات وعصابات

لو افترضنا عرضًا، أن المقصود بالاتهامات التي يسوقها القائمون على السلطة هم مافيات وعصابات اخترقت العملية السياسية من الباب والشباك وسمحت لنفسها بتعاطي الفساد وسرقة المال العام، فهل تعصى الإجراءات القانونية والعقابية التي يتمتع بسلطتها القضاءُ العراقي الذي يُوصف بأنه قضاء مستقل؟ وإذا كان القضاء حقًا مستقلاً إلى هذه الدرجة من النزاهة والعفة والوطنية، لماذا لم يبادر إلى كسر رؤوس كبيرة متورطة مشاركة في السلطة يحتفظ بملفاتها مثلما تفعل مكاتب رئاسات الوزراء المتعاقبة وهيئة النزاهة ومكاتب المفتشين العموميين والرقابة المالية ودوائر أخرى في الدولة العراقية؟ ممّا لا شكّ فيه أن مسألة قلب الطاولة بهذه الشاكلة ستكون لها عواقب وخيمة على معظم شركاء العملية السياسية منذ السقوط في 2003 ولغاية الساعة. وهذا ما يفسر عدم تجرّؤ رؤساء الوزارات السابقون من نشر قوائم بالفاسدين والمفسدين الحقيقيين بحسب تهديداتهم وتصريحاتهم المتواصلة طيلة فترة تسنمهم أعلى المناصب التنفيذية في البلاد. فقد آثر هؤلاء تأجيل فتح مثل هذه الملفات السرية الفاسدة خوفًا أو تحصينًا للذات وحماية للدين والحزب والكتلة والمذهب التي ينتمون إليها. فقلب الطاولة ممكن ومتوقع في اية لحظة بين الشركاء الحقيقيين، أصدقاء الأمس وأعداء اليوم. فالمال والجاه والسلطة تبقى من المغريات القاتلات الفاتنات. لذا ليس متوقعًا في ظلّ حكومات التوافق التحاصصي القائمة أن نشهد شيئًا من هذا القبيل. فالكل "في الهوا سوا" تحميهم خيمة المصالح التي لو تقطعت أوصالُها وتقاطعت لانفرط عقدها وآلت إلى مصيرها المحتوم، و"من بعدها الطوفان". كما أنّ وجود الحامي الأكبر المتمثل بالمرجعية الدينية ووكلائها وأتباع دول لها مصالح متشابكة في البلاد هو الآخر يقف حائلاً دون تقديم مثل هذه الملفات التي لو وجدت طريقها للقضاء، فإنها ستخلط الأوراق وتكشف العورات وتنهي تأثير مرجعيات وأحزاب وكتل وتقصم ظهر شخصيات. وليس من يستطيع فعلها سوى من يرسو على مغادرة السلطة طوعًا أو قسرًا، أو يترك الأهل والبلاد معًا خوفًا على حياته وحماية لأسرته وأحبائه. فمَن تجرّأ وفعلها في غفلة من الزمن نال جزاءه ولقي مصيره المحتوم بالطريقة المأساوية التي شهدناها. في ضوء الأحداث والوقائع، هناك مَن يعلّق آمالاً كبيرة على عهدة السيد عبد المهدي الذي يدير مركب البلاد بكثير من الرويّة والتأنّي والحيطة وربما المجاملة على حساب طموحات وآمال الشعب العراقي الذي ينتظر منه وضع الأمور في نصابها. فهل سيفعلها ويقطع دابر الفساد ويقصم ظهر الفاسدين والمفسدين في مفاصل الدولة التي شهد لها هو نفسه مؤخرًا تنامي هذه الآفة بشكل كبير؟ وتواصل إدامتها من جهات متنفذة تقف عائقًا أمام أية مساعٍ تبحث عن حلول لمعالجتها أو إجراءات لمكافحتها؟ فالجهات المعنية المتنفذة في السلطة والتي قد تطالُها مثل هذه الإجراءات الرادعة ربما قد وضعت خطوطًا حمراء لن تمكن الجهات العدلية والقضائية من تجاوزها بفعل تحديد صلاحيات هذه الأخيرة وعدم السماح لها بتجاوزها، ما يعني أنّ جزءًا مهمًا من صلاحياتها مسيّس.

شيمه الاعتراف

كما أنّ السارق ليس من شيمه الاعتراف بفعلته إلاّ إذا تاب واستغفر الخالق ربه واعتذر من شعبه وأهله ومواليه الذين أولوه الثقة ليكون في خدمتهم لا أن يسرقهم ويختطف منهم ومن أبنائهم فرحة التمتع بخيرات البلاد وبراحة البال والخدمات لتسهيل عيشه اليومي. لذا لو توفرت الإرادة الصادقة والقدرة على مواجهة الخصم اللدود المتمثل بالفساد وأدواته والذي ينخر جسد البلد منذ أكثر من ستة عشر عامًا من عمر الحكومات الفاشلة المتعاقبة، فإن رؤوسًا كبيرة من الزعامات السياسية والحزبية والإدارية ستسقط مثل ألواح الدومينو بسبب وقوفها وراء استشرائه، تنفيذًا وحماية ودعمًا وتغطية. وهنا يكمن دور القضاء الذي تُعلّق عليه آمالٌ كبيرة هذه الأيام لمطالبة كلّ مَن له ملفات فساد تقديمها له من دون تردد، وبالتالي بمحاسبة كلّ مَن يمتنع عن ذلك بسبب ادّعائه بوجود مثل هذه الملفات والتهديد بكشفها في مناسبات وعبر منابر حية وتحت الطاولات حين اشتداد التقاطع في المصالح. فالقضاء وحده، هو الأول والأخير المعنيّ بمحاسبة مَن تحوم حوله الشبهات ومَن تثبت إدانته. حينها سنهلّل له ونرفع راية النصر المنجز بمرحلة جديدة من الحياة الحرة الكريمة التي تليق بالعراقيين الأصلاء اصحاب الغيرة والشهامة والعدل من سليلي الحضارات وأبناء ثورة العشرين وكلّ الأخيار الذين كانت أعينُهم وعقولُهم وضمائرهم على البلاد ومصالحها.

فقد تعوّد الشعب التأديب بالعصا الغليظة التي تبث الرعب وتنشر العدل وتحقق النظام وتفرض سطوة القانون.

فهذه وحدها القادرة على إعادة التوازن للمجتمع إذا رُفعت بإرادة قوية وقدرة فاعلة وغاية نبيلة تطبيقًا للقانون واحترامًا للنظام وتنفيذًا للعدل بدون تمييز ولا تحيّز ولا مجاملة.

ولا مجال للحيرة حينئذٍ في كيفية معالجة هذه الآفة مادام القانون والعدل والقضاء تأخذ مجراها الطبيعي حرصًا على مصالح الوطن وخدمة للمواطن.

> فقلب الطاولة ممكن ومتوقع في اية لحظة بين الشركاء الحقيقيين، أصدقاء الأمس وأعداء اليوم. فالمال والجاه والسلطة تبقى من المغريات القاتلات الفاتنات. لذا ليس متوقعًا في ظلّ حكومات التوافق التحاصصي القائمة أن نشهد شيئًا من هذا القبيل. فالكل "في الهوا سوا" تحميهم خيمة المصالح التي لو تقطعت أوصالُها وتقاطعت لانفرط عقدها وآلت إلى مصيرها المحتوم، و"من بعدها الطوفان". كما أنّ وجود الحامي الأكبر المتمثل بالمرجعية الدينية ووكلائها وأتباع دول لها مصالح متشابكة في البلاد هو الآخر يقف حائلاً دون تقديم مثل هذه الملفات التي لو وجدت طريقها للقضاء، فإنها ستخلط الأوراق وتكشف العورات وتنهي تأثير مرجعيات وأحزاب وكتل وتقصم ظهر شخصيات.

كفاءة إستخدام النفط والغاز في الدول العربية

حاكم الربيعي
موسكو

تحت شعار كفاءة استخدام النفط والغاز والصناعات ذات الصلة في الدول العربية ,عقد المؤتمر العربي الاقليمي الثاني برعاية الجامعة العربية و المنظمة العربية للتنمية الادارية في مقر المنظمة وعلى مدى يومي الاربعاء والخميس الموافقين 6و 7/ اذار الماضي وقد شاركت في المؤتمر عشر دول عربية هي العراق والسعودية واليمن وليبيا والامارات وسوريا ومصر وفلسطين وقطر و الكويت ,وقد استهل المؤتمر بكلمة مدير عام المنظمة العربية للتنمية الادارية الاستاذ الدكتور ناصر القحطاني ثم كلمة مدير عام المنظمة العربية للتنمية الصناعية والمعادن واعقبت هاتين الكلمتين كلمة الامين العام للجامعة العربية الدكتور احمد ابو الغيط , واخيرا كانت كلمتا وزيري الكهرباء والطاقة المتجددة الدكتور محمد شاكر والمهندس طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية في جمهورية مصر العربية تلا ذلك وعلى مدى يومين ومن خلال عدد من الجلسات التي القيت فيها ابحاث تتمحور حول كفاءة استخدام النفط والغاز وكانت البداية لبحث السيد وزير البترول والثروة المعدنية الاسبق المهندس اسامة كمال الذي ركز على الطاقة والتنمية المستدامة ثم بحث للأستاذ عباس النقي امين عام منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (اوابك) وكان بحثه حول دور المنظمات العربية في الاقتصاد الاممي وركز بحث الدكتور محمد اليماني ,على الطاقة البديلة هل هي ضرورة أم خيار ,تعرض البحث الاول للطاقة ودورها في التنمية والتنمية المستدامة التي تعني الاهتمام بالأجيال الحالية مع ضمان حقوق الاجيال المستقبلية في الانتفاع من الموارد الطبيعية والاقتصادية عموما فهي ذات منفعة يجب ان تأخذ بنظر الاعتبار الاجيال باختلاف زمانها وحقوقها من هذه الموارد ,وكان البحث الثالث يركز على الطاقة البديلة في تساؤل مشروع ,هل هي خيار ام ضرورة ,فعندما يكون النفط كمصدر للطاقة وهو من المصادر القابلة للنضوب اذا هل ان الطاقة البديلة ضرورة وليس خيار وكان للمنظمات العربية دور في الاقتصاد الاممي ولكنه ليس بالمستوى المطلوب موضوع البحث الثاني ,وكانت هذه بحوث جلسة المتحدثون الرئيسيون ,اما في الجلسة الاولى كانت هناك ثلاث بجوث ,الاول للدكتورة ليلى راشد اسكندر وزيرة البيئة والتنسيق الحضاري الاسبق في جمهورية مصر العربية تناول موضوع الطاقة النظيفة والبيئة في حين كان بحث الدكتور خالد المها يني وزير المالية الاسبق في الجمهورية العربية السورية حول المحاسبة والتدقيق في شركات النفط والغاز وفق المعايير الدولية واثره على كفاءة الاستخدام ,اما البحث الثالث فقد اهتم بالدوافع الاقتصادية وافاق العمل العربي المشترك الثنائي والاقليمي في مجال النفط والغاز والصناعات البترولية للأستاذ شريف محمد علوي الرئيس التنفيذي –البنك العربي الافريقي الدولي ,حيث كان الاهتمام ولايزال بالطاقة النظيفة من اجل بيئة نظيفة وخالية من التلوث لضمان الصحة المجتمعية وهو موضوع اهتمام اغلب دول العالم ,وعرج البحثين الاخرين حول المعايير المعتمدة في الحسابات والتدقيق من اجل ضمان صحة حسابات وايرادات وارباح الشركات النفطية ودوافع العمل العربي والاقليمي وما لهذا التعاون من اثار ونتائج مفيدة لا اطراف التعاون .وكانت اخر الجلسات لليوم الاول اشتملت على اربعة بحوث تناولت دور مصر كمركز اقليمي للطاقة العربية رغم ان مصر ليست دولة نفطية لكن اهتمامها بالقطاع النفطي واضح وكبير فهي تملك 14معمل للتكرير وتعمل على تكرير النفط الذي يرد اليها من نفط البصرة في العراق وتعمل على تكريره واعادته على شكل مشتقات نفطية في حينالعراق دولة نفطية وتملك رابع احتياطي نفطي وربما يكون العراق في مراتب متقدمة في احتياطي النفط لو استمرت الاستكشافات النفطية لكنها لا تملك نصف هذا العدد من معامل التكرير المصرية .

تجارب ناجحة

وفي اليوم الثاني 7/ 3/ 2019 بدئت جلسة المتحدثين الرئيسيين في الساعة التاسعة والنصف وهم كل من المهندس هاني ضاحي وزير النقل والمواصلات الاسبق ونقيب المهندسين الحالي في جهورية مصر العربية والدكتور ياسر محمد المولى مدير معهد بحوث البترول المصري والمهندس محمد عبد الحافظ رئيس مجلس ادارة شركة سو ميد . وتناولت البحوث الثلاث موضوعات ذات صلة في الصناعات النفطية والغازية وصناعة البترول وبعض التجارب الناجحة لبعض الشركات ,وكانت هناك مجموعة من الابحاث التي تناولت صناعات ذات صلة بالصناعات التحويلية واستخدامات الطاقة الشمسية وتوليد الكهرباء وتناول باحثان من جامعة تكريت من العراق هما الدكتور منعم والدكتور عامر استراتيجية انهاء التبعية الصناعية والتكنلوجية العربية للخارج والثاني حول السياسة النفطية في العراق بعد 2003اضافة الى استاذين اخرين احدهما من جامعة الكوفة والثاني من جامعة كربلاء اشتركا في المداخلات اي ان الوفد العراقي كان المشاركون تدريسيون في الجامعات العراقية فقط وكانت الخاتمة ثلاث بحوث حول تطوير الطاقات المتجددة وتطوير الهيدروجين والتنسيق العربي – العربي .

ان المؤتمرات التي تنظمها المنظمة العربية للتنمية الادارية وهي منظمة تابعه للجامعة العربية وفي مختلف النشاطات الادارية والمالية والاقتصادية ,تدخل ضمن النشاط المتميز لهذه المنظمة ,لاسيما ان هذه المؤتمرات تركز على موضوعات حيوية وذات صلة بالتنمية باختلاف مجالاتها وتفرعاتها ,واداة لتبادل الخبرات والمعارف بين المشاركين من الدول العربية في هذه المؤتمرات ويفترض ان يكون للدول النفطية مشاركون رسميون في مثل هذه المؤتمرات المتعلقة بالنفط والغاز ,او مؤتمرات المنظمة كل في مجال الاختصاص المناسب والذي يتلاءم مع طبيعة نشاط المؤسسات المشاركة .